

في السعودية أول امرأة سيتم إعدامها بسبب دفاعها عن حقوق الإنسان



ال سعودية / نبا - طرحت مجلة "اكسبرس" الفرنسية تساؤلاً استنكارياً قالت فيه: "هل ستكون الناشطة الحقوقية السعودية إسرا الغمام أول امرأة يتم إعدامها في المملكة العربية السعودية، بسبب التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان؟".

وأوضحت المجلة الفرنسية، في تقرير، أنه "سبق أن تم الحكم بالإعدام على نساء في السعودية، بسبب القتل أو التجارة بالمخدرات أو الإرهاب، ولكن لم يحدث أبداً أن حكم على امرأة بسبب الاحتجاج السلمي كما حصل مع الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة إسرا الغمام".

وأشارت المجلة إلى أن الغمام (29 سنة) "كان من المفترض أن تمثل الأسبوع الماضي أمام القضاة في المحكمة الجنائية الخاصة، إلا أنه لم يتم إحضارها إلى المحكمة، مما يثير قلق منظمات حقوق الإنسان، برغم إعلان الجهات المعنية عن إرجاء المحاكمة إلى يوم 13 من يناير/كانون الثاني المقبل". واعتقلت الغمام في يوم 6 ديسمبر/كانون الأول عام 2015 مع زوجها، لمشاركتهما خلال الحراك السلمي الذي بدأ في عام 2011 في محافظة القطيف، ولتصويرها ونشرها صوراً من المظاهرات السلمية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، كشفت منظمة "العفو الدولية" النقاب عن شهادات حول حالات التعذيب والمضائق الجنسية التي تتعرض لها النشطاء السعوديات داخل السجون، بسبب حملتهن من أجل حقوق المرأة.

واعتبرت "اكسبريس" الفرنسية أن "تلك المسألة تزيد من تشويه صورة "الإصلاحي" التي يسوق لها (ولي

العهد) محمد بن سلمان“، بعد أسابيع قليلة من جريمة مقتل الكاتب الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، يوم 2 أكتوبر / تشرين الأول 2018، والتي ألمت أنقرة مراراً إلى مسؤولية ابن سلمان بشكل رئيس في الأمر بتنفيذها.

وكانت “العفو الدولية” قد قالت في وقت سابق إن السلطات السعودية تكشف من حملتها لقمع المعارضة، وهو ما يتجلّى في مطالبة النيابة العامة مؤخراً بإعدام عدد من رجال الدين والمتظاهرين الذين يحکامون أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، في الرياض، وهي المحكمة المختصة بمكافحة “الإرهاب”. وقالت المنظمة: “إن إصدار حكم الإعدام على إسراء الغمام سيبعث برسالة مروعة فحواها أن النشطاء الآخرين يمكن استهدافهم بالطريقة نفسها بسبب احتجاجهم الإسلامي”.

ورأت أن “التهم الموجهة إلى الناشطة (الغمام) تبعث على السخرية، ومن الواضح أنها ذات دوافع سياسية لإسكات أصوات المعارضة في المنطقة الشرقية في المملكة”.

ومن التهم الموجهة إلى الغمام “ال усили إلى الإفساد والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة وزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية وإشاعة الفوضى، وإثارة الفتنة الطائفية، وإحداث أعمال شغب ، الانضمام إلى تنظيم إرهابي، النشاط الحقوقي”.

وتوجد إسراء الغمام ومعتقلين آخرين، حالياً، في “سجن المباحث” في الدمام، في المنطقة الشرقية من السعودية.